

الفصل الثاني الأداء المالي

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الأداء المالي

المبحث الثاني : الانظمة المحاسبية ودور الرقابة على الأداء المالي

المبحث الثالث : مفهوم الإدارة المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الأداء المالي

ان التطرق الى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً يلاحظه بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث الى ثلاثة عناصر أساسية هي مفهوم الأداء يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه تم عرض انواعه واخيراً وليس آخر يتم دراسة مختلف العوامل المؤثرة فيه¹.

مفهوم الأداء :

ان اصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية اين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني اعطاء وذلك بأسلوب كلي الشكل شيء ما بعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظه PERFORMANCE واعطتها معناها ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والانتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الاهداف التي قبلها الفعالية التي تحدد في اي مستوى تحقق الاهداف الانتاجية توازن النتائج المتحصل عليها المستخدمة في ذلك حسب هذا التعريف بين ان الأداء يشمل في متغيرين هما هنالك عنصرين للمقارنة اهداف مسطرة يراد بلوغهما واهداف منجزة العنصر الثاني هو الانتاجية المتمثلة في العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج المستخدمة لتحقيقه ويرى البعض ان الانتاجية نحسب لعنصر وحيد من عناصر الانتاج وهو عنصر العمل فالإنتاجية اذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تخفيضها بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الانتاجية ينظر للأداء على انه علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة هذا التعريف يحاول ربط النتائج المؤسسة بالمواد.

من هذا التصريف يتضح ان الأداء هو هدف العملية النسرية التي تهدف الى بلوغ اهداف المنظمة بالاستخدام المثل للموارد المتاحة لمؤسسة .

مما سبق ذكره يمكن ان تتراوح التصريف التالي اداء المؤسسة يتمثل في قد على تحقيق النتائج التي تطابق مع الحفظ والاهداف الموسوعة بالاشتقاق الامثل للموارد الموضوعة تحت تصرفي الاداء اذن هو الكفاءة والفعالية .

الهدف : هو وضعية مستقبلية تدير المؤسسة الوصول ايجاد الصرف له مجموعة من الخصائص هي الوضوح الهدف الواضح هو الهدف الذي له نفس تصور الافراد.

يجب او من الفضل ان يكون في شكل رقمي اي قابل لقياس ما يسجل عليه الرقابة^١.

استخدام منتجات الشركة كما ان استقرار ومستوى الاجور يعد مقياساً يحكم من خلاله العاملون على أداء الشركة عرفت لجنة الادلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ورقابة الاداء بانها تقوم أنشطة شركة ما للتحقيق مما اذا كانت مواردها قد اديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية ويرى الباحث ان تقييم الاداء هو عملية تهدف الى قياس النشاط المؤدي والوقوف على حقيقة نتائجه ومن ثم بيان ما اذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الاهداف التي يسعى لتحقيقها اذا كان اسلوب هذا النشاط و وسائل تحقيق نتائجه تمثل افضل ما مكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج والاهداف .

إن الأداء حسب تعدد الأبعاد يتحقق من خلال أربعة أقطاب القطب الأول يتعلق بالعمل الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل ما يمكن أن توفره من السلع والخدمات من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم ، القطب الثاني يتمثل في المسيرين الذي يلقي على عاتقهم مسؤولية تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للمواد المتاحة وهذا يضمن استمرارية المؤسسة أما القطب الثالث فيتمثل في المهنين أو الموظفين فهم بحاجة إلى استمرارية العمل يدل التوفيق الجو الملائم لقيام بمختلف مهامهم أما القطب الرابع فهو الدوال التي تدير من المؤسسات مثلاً تحقيق نتائج جيدة لدفع حصيلة الضرائب المساحة في زيادة الدخل القومي والأداء الكلي هو مجموع الأدوات الأربع .

ما يمكن ملاحظته على هذا المفهوم الاداء هو امكانية تداركه من خلال النظرة النسقية (نظرة الانظمة) باعتبار المؤسسة نظام تحلي يشكل من انظمة تحية متمثلة في مختلف وظائفها من افراد مالية تجارية انتاج علاقات عمومية والبحث والتطوير فشل نظام تحتي بحاجة الى تحقيق اداء جيد وحسب هذه النظرة فان البعد الاول العملاء سيدرس في اطار الوظيفة التجارية اما البعد الثاني المسيرين سيدرس من خلال الوظائف اما البعد الثالث الموظفين سيدرس في اطار وظيفة اما البعد الرابع سيدرس في اطار وظيفة العلاقات العمومية بالإضافة الى التعاريف السابقة هنالك تضعيف اخر ورد في EMCYCLOPEDTE.DELA وحسب هذا التصديق فان الاداء دراسته تكون في طريق الثلاثية :

الاهداف - الوسائل - النتائج التي تميز حل منظمة والاداء يتكون من عنصرين اساسيين هما الكفاءة الفعالية الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة بطرح اشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال :

هل النتائج المتحصل عليها تحقق الربط بين الاهداف والنتائج بطرح اشكالية فعالية لمؤسسة المؤسسة الفعالة التي تبين القدرة على بلوغ الاهداف المسطرة من خلال مسؤوليتها¹.

أهمية تقييم الأداء :

تكتسب عملية تقييم الاداء اهمية خاصة عند تطبيقها سواء في القطاع العام او الخاص لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص ويدعم سعي الادارة لتحقيق اهدافها حيث ان عملية تقييم الاداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية تستند على مقارنة الاداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة الشركة وكذلك الاداء الكلي لهما بمؤشر ومقاييس محددة مسبقاً وذلك لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة ، ومن ثم تحديد المسؤول عن هذه الانحرافات للحكم على مدى كفاءة التشغيل سواء على مستوى القطاعات الداخلية او على مستوى الشركة ككل يعد تقييم الاداء احد العمليات الادارية المصممة للوحدات الاقتصادية لكونه يتجه الى حصيللة الاعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف اوجه النشاط ويعكس نتائجها وتبرز اهمية تقويم الاداء في الجوانب التالية :

* يوفر تقييم الاداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نتائجها بقية تحقيق اهدافها كما يوفر المعلومات بمختلف المستويات في المنظمة الاغراض التخطيطية والرقابة^١.

يستهدف تقييم الاداء التأكد من تحقيق التسويق بين مختلف اوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والافراد وغير ذلك لتحقيق الوفرة الاقتصادية وتلافي الفقد والضياح الاقتصادي والاسراف المالي على مستوى العمليات يؤدي تقييم الاداء الى اجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الانتاجية والوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مداخل الانتاج والتوصل الى الخصائص النشاط الانتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية واثار ذلك على ادارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل واثارها على كيفية الانتاج بعوامل الانتاج هي مستويات التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول الى الاجراءات العلاجية اللازمة لتلافي العصور في الاداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل.

^١ - البجيصي ، عصام محمد ، ٢٠٠٦ م ، تكنولوجيا المعلومات الحديثة واثارها على الاداء المالي - ص ١٥ .

على مستوى الافراد فان تقييم الاداء يؤدي الى خلق مناخ الثقة والتعامل الاخلاقي عن طريق تأكيد الاسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة وتوظيف طموحاتهم بأساليب توهلهم للتقدم وتحديد تكاليف العمل الانساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم باتجاه تطوير انفسهم تعزيز حالة الشعور بالمسؤولية من خلال توليد القنوات الكاملة من ان الجهود المبذولة في سبيل تحقيق اهداف الشركة تسع تحت عملية التقييم على مستوى التسويق فان تقييم الاداء يهدف الى التحقق من الوصول الى حجم مبيعات مربح ومستوى الاحتفاظ بالزبائن والتأكد حتى الكفاءة التسويقية يشقها التشغيل والسعدي هي معيار لقوة الشركة على مستوى المالي فان التقييم الاداء ينص على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر بالإضافة الى مقسوم الارباح في اطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة باعتبار ان الاهداف الادارة المالية هو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على السيولة لحمايتها من خطر الافلاس .

يرى الباحث ان اهمية رقابة الاداء تأتي من كونها تقوم بتقييم اداء الشركات طبقاً لأهداف ومعايير محددة معدماً تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الصحية الملائمة بما يضمن تطابق الاداء مع ما هو محط له فهي عملية يتم من خلال فحص اساسيات الادارة عن طريق مجموعة من الاجراءات والوسائل المناسبة في كشف الانحرافات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح اولا بأول في الاداء¹ .

¹ - البجيصي ، عصام محمد ، سبق ذكره .

مقومات الأداء الجيد :

هناك العديد من مقومات الاداء الجيد هي :

- الإدارة الاستراتيجية : هي اطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا يكون مستمدا من الاهداف العليا ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الاهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في نقيه مواردنا حول التطوير المستمر لموقعها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال احداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وهو لا الي اداء رسالتها وهي ايضا بمثابة خطة بعيدة المدى .
- الشفافية وتعني تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث وان يتصف الموظف بأصول وان يتجلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدقة والموضوعية والامانة الاستقامة في ادائه لواجباته وان تجرد من المصالح الشخصية بان لا يخضع حكمة اراء الآخرين يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير خصيصها كما ينبغي على الموظف الا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياة او تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله^١ .

^١ - البحيصي ، عصام محمد ، سبق ذكره .

المبحث الثاني

الانظمة المحاسبية ودور الرقابة على الاداء المالي

تعريف النظام المحاسبي :

هناك اكثر من تعريف للنظام المحاسبي ويعود ذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر منها الي النظام المحاسبي فيمكن تعريف النظام المحاسب علي انه : ذلك النظام الذي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتجميع المستندات والدفاتر وتحديد الاجراءات التي تتبع في جميع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية او الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها واساليب عرض نتائجها كما يمكن تعريفه ايضاً علي انه الإطار العام الذي يحدد كيفية القيادة بالأعمال المحاسبية مشتملاً علي تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات وتصميم المستندات المؤيدة للعمليات والدفاتر التي تسجل بها العمليات وتحديد الاجراءات المتبعة في جميع المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية في المؤسسة ويمكن اعطائه تعريف اخر علي انه الاطار الذي يشتمل القواعد والمبادي والاسس التي تساعد المؤسسة علي اعداد المستندات واثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والاحصائية^١.

٢- ابلاغ الموظفين المسؤولين في الادارة التي تم فحصها بنتائج الفحص الذي قامت به المراجعة الداخلية فما تم التوصل اليه من اراء وتوصيات يفرض التحقق من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة معانين اوجه ضعف .

٣- تقويم الخطط والاجراءات المتخذة من قبل الادارات ذات العلاقة لمعالجة الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها تقرير المراجعة وفي حالة عدم كفاية الاجراءات المتخذة .

^١ - موقع دبل كليك . دوت . محاسبه . www.double click.com

٤- المساعدة في التخطيط وتصميم وتطوير نظم المعلومات بغرض التأكد من وجود رقابة كافية علي الانظمة وان جميع اجراءات فحص الانظمة تتم في الوقت الملائم .

٥- تقديم الخدمات الاستشارية بناء علي طلب من مجلس الادارة او لجنة المراجعة او الادارة التنفيذية للمساعدة بتحسينه فاعلية وكفاءه عمليات المؤسسة .

٦- القيام بعمليات التدقيق لحالات الغش والفساد او اي عمليات فحص خاصه بناء علي طلب مجلس الادارة او لجنة المراجعة او ادارة المؤسسة او اذا توفر لدي المراجعة الداخلية ادله كافية تظهر احتمال وجود مثل هذه الحالات .

٧- وضع خطه المراجعة للأقسام المراد فحصها يتم اعدادها بناء علي تقرير للمخاطر الموجودة في المؤسسة ككل .

١/ الفحص اليديوي للإدارات بما في ذلك انظمة الرقابة وادارة المخاطر في المؤسسة خلال فترات ملائمة لتحديد ما اذا كانت المهام والوظائف الادارية والمحاسبية والرقابية يتم انجازها بفاعلية وذلك طبقا للسياسات والاجراءات والتعليمات والمعتمدة في المؤسسة وبما يتوافق مع اهداف المؤسسة وافضل الممارسات الادارية بما في ذلك الوسائل والاساليب المستخدمة للحفاظ علي وحماية اصول المؤسسة بما فيها الاصول المعلوماتية من خطر السرقة والتلف والتدمير وسوء الاستخدام والاهمال وعدم الكفاءة والممارسات التجارية غير السليمة والافصاح غير الملائم او الفساد . قياس مدي امكانية الاعتماد علي امن وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية المعدة داخل المؤسسة . والوسائل المستخدمة في تحليل وقياس وتصنيف والتقرير عن تلك المعلومات .

متابعة النظم الموجودة لضمان الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات التي لها تأثير علي المؤسسة وقياس وتصنيف والتقرير عن تلك المعلومات متابعه النظم الموجودة لضمان الالتزام بالسياسات

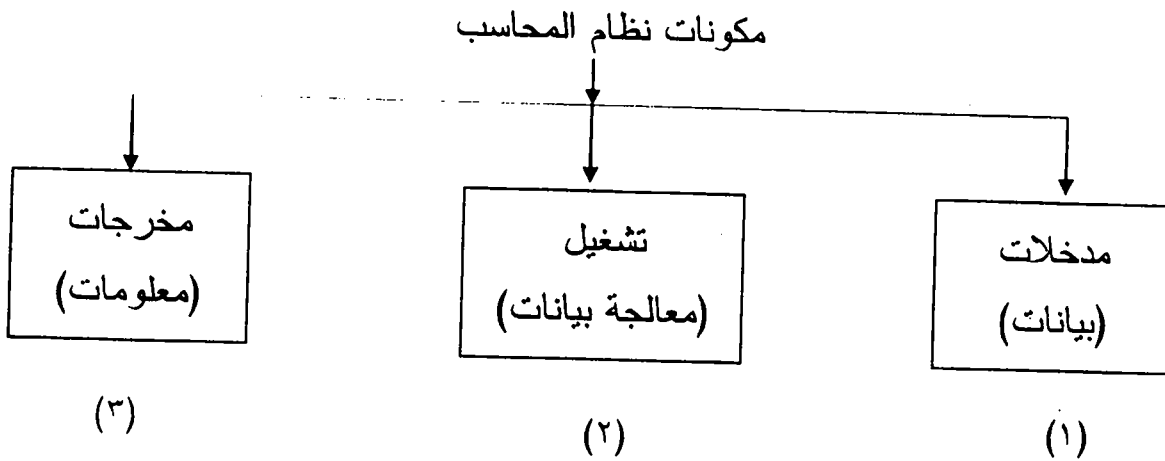
والخطط والاجراءات التي لها تأثير علي المؤسسة و قياس مدي الفاعلية والكفاءة في توظيف الموارد وبتكلفة معقولة واصول بقيمتها الحقيقية وما علي المؤسسة من التزامات للغير^١ .

٣/ العمل علي تحقيق الموازنة بين الاجراءات التي تحقق والمصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تلك الايرادات والعمل علي تقليل حجم النفقات والرقابة علي عمليات الصرف .

٤/ توفير وسائل الرقابة والضبط علي الحسابات المختلفة في المؤسسة .

٥/ ان يتصف بالمرونة والبساطة لمواجهة ما يحدث من تغيرات في المستقبل كما نجد ان مكونات النظام المحاسب تختلف من بين الحجم ، والعدد ما غير انه لابد من توفر عناصر النظام المحاسب الجيد .

شكل يوضح النظام المحاسب :



دور الرقابة في تحسين الاداء المالي :-

ويمكن تحديدھا في النقاط الآتية

ملحوظة هامة :-

تعمل الرقابة الداخلية علي رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسة التي تمكن المؤسسة من الوصول الي الهدف الذي تمّ تحديده سابقاً في اطار وظيفة معينة . وهناك عدة اجراءات تقوم بحلها الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي منها :-

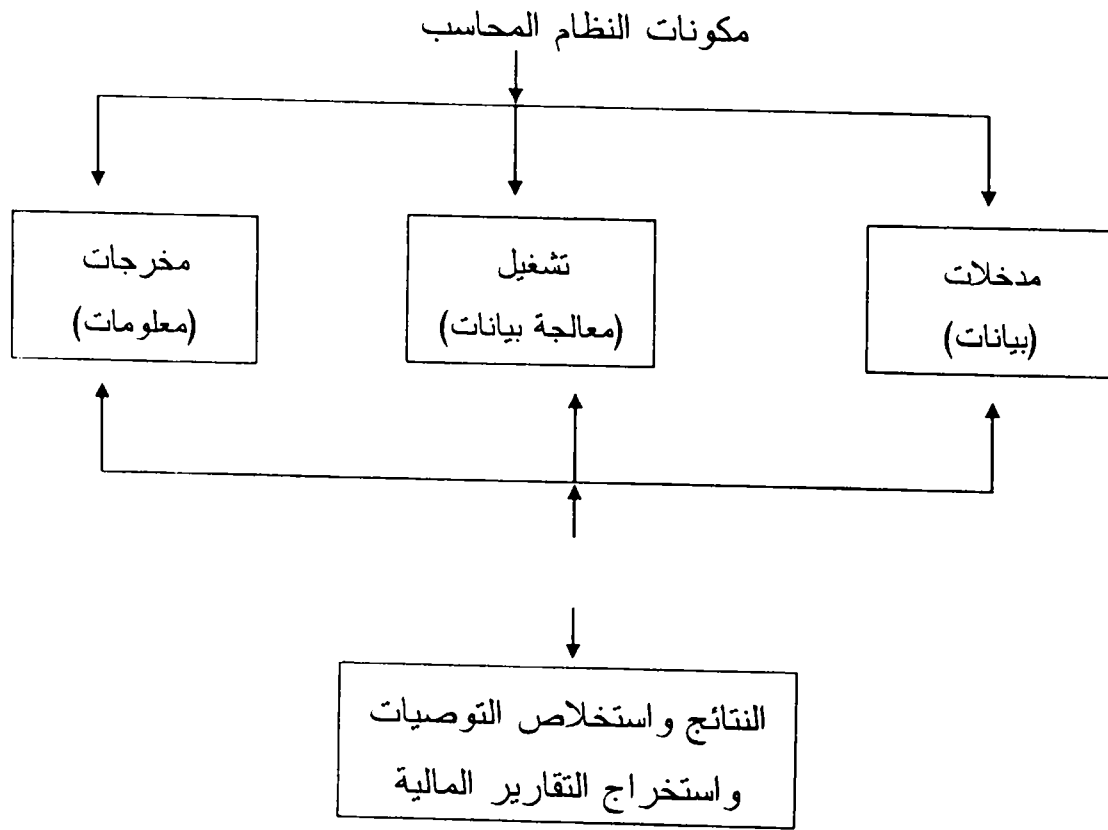
١- اجراءات تنظيمية وادارية .

٢- اجراءات محاسبه .

٣- اجراءات عامة .

جميعها علي كيفية تحسين الاداء المالي للمؤسسات المعنية^١ .

شكل يوضح مهام الرقابة علي الشكل السابق :



وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والادوات المستخدمة في هذا النظام^١.

ملحوظة هامة :-

ومع ان المبادئ المحاسبية الاساسية قابلة للتطبيق علي جميع انواع الوحدات المحاسبية الا ان كل وحدة تحتاج الي تصميم نظام محاسبة للمعلومات المالية يتفق وخصائصها ولا يوجد نظام محاسب ملائم لجميع انواع المؤسسات .

اذا ان هنالك مجموعة من العوامل تتعلق بتحديد اي نظام محاسب مثل طبيعة نشاط المؤسسة ، وشكلها القانوني وحجم عملياتها وعند اعداد النظام المحاسب يجب مراعاة المجموعات التي تستفيد منه .

المبحث الثالث

مفهوم الإدارة المالية

ولمعرفة مفهوم الإدارة المالية يجب علينا ان نعرف الإدارة المالية أولاً .

وهي نشاط متعلق بتنفيذ الاعمال بواسطة الاخرين اذا كانت هذه الاعمال متعلقة بالمشاريع الاقتصادية او غيرها التي تهدف الى الارباح لذلك سميت بالإدارة المالية وهي ايضاً تتعلق بتدبير الاموال واستخداماتها وسميت بالإدارة المالية .

فإن الإدارة المالية هي تلك الوظيفة المالية من وظائف المنشأة التي تهتم بتنظيم حركة الاموال النفقات الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق اهداف المشروع والوفاء بالتزاماتها المالية حيث لا تتعرض المنشأة كما اتضح من معرفتها بأنه هي الفعالية المتعلقة بتخطيط تميز الاموال ورقابتها بأنه هي الفعالية المتعلقة في المنشأة وهي ايضاً تواجه المشاكل الاستثنائية لضمان بقاء الاموال واستمرار المنشأة وهما تتكون من ثلاثة اجزاء رئيسية هي :

- التخطيط .
- الرقابة .
- ادارة رأس المال .
- معالجة المشاكل المالية المنفردة .

ومن خلال تلك المفاهيم نجد ان الادارة تقوم في وظيفة التمويل ولكنها قائمة على الاستثمار سواء في اصول ثابتة او متداولة واشتملت ايضاً هيكل التمويل على المستوى التفصيلي وفي الوقت الحالي اخصت الادارة بدراسة كثير من القرارات بالمواضع التالية^١:

- قرار الاستثمار طويل الاجل .
- ادارة رأس المال .
- قرار التمويل قصير الاجل .
- قرار هيكل التمويل وتكلفة الاموال .

* مراحل تطور الادارة المالية :

- صار الاهتمام مراكز على الاجراءات المالية لتمويل الاستثمار .
 - في فترة الكساد العظيم اصبحت اجراءات الافلاس والاندماج والمشكلات المالية اهم الموضوعات .
 - في الاربعينات والخمسينات تركز الاهتمام على الكساد العظيم من ما ادى الى تنظيم الاموال .
 - في الخمسينيات شهدت او حدث تغير جوهري يتمثل على المسائل الكمية [كالتخطيط المالي والتحليل] .
 - كما شهدت السبعينات اهتماماً كبيراً بدراسة تكلفة الاموال .
 - في منتصف الستينات ظهرت نموذج تسعير رأس المال .
- ولان الادارة المالية تلعب دوراً هاماً في التخطيط والتحليل المالي فلا بد من وجود اهداف سامية وراء ذلك من أهم أهدافها :

* المدير المالي

ان مهمة المدير المالي هي تحقيق أهداف المنشأة ومصادرها المالية ذلك عليه القيام بالمهام التالية :

- التحليل والتخطيط المالي : تقرير حجم المبالغ الواجب تشغيلها في المنشأة تقييم حجم المنشأة ومعدل النمو^١ .

- القرارات الاستثمارية : الكفاءة في توزيع النقدية على الاموال .

* رأس المال : رفع رأس المال وتوفير دفعات لدائنين ويقع عليها تلك الاهداف التالية :

- ادارة المصادر المالية مثل رأس المال .

- ادارة المخاطر وحماية المنشأة .

- سياسة صرف الربح على اسهم .

* مهام المراقب المالي :

التخطيط للرقابة - التقارير والتفسيرات - التقييم والاستشارات - حماية الاصول - التقارير الحكومية.

واختلف المخصوص في الادارة المالية في وضع موحد للإدارة المالية وذلك حسب المدارس التي

ينتمون عليها والتي تأثرت بدورها في الظروف التي عاشت خلال الادارة المالية ويمكن تقسم هذه

المدارس الى ثلاثة هي :

● القديمة .

● المجودة .

● الحديثة .

^١ - مصدر سبق ذكره .

وحيث قامت هذه المدارس الثلاثة بعد تعريفها بتقديم اهدافها :

- تطوير اليات اعداد وصرف الموازنات لكافت ادارات واجهزة الوزارة .
- تطوير عمليات تسديد (اغلاق) موازنات وادارات اجهزة الوزارة .
- تطوير اليات ادارة حركة النقدية السائلة وغير السائلة الخاصة بوزارة الداخلية والامن الوطني .
- اعداد رواتب كافة العاملين .
- ادارة اجهزة الوزارة وتسليمها لوزارة المالية لاعتمادها وصرفها حسب النظام المتبع .
- اعداد الخطط والدراسات الدورية الطارئة .
- تطوير الادارة المالية وموظفيها ^١ .

الفصل الثالث

رئاسة جيمارك عطبرة

المبحث الأول : نبذة عن رئاسة الجمارك عطبرة

المبحث الثاني : الأداء المالي للمنشأة

المبحث الثالث : الفرق بين النظام اليدوي والنظام الآلي للأداء المالي
للمنشأة

المبحث الأول

نبذة عن رئاسة الجمارك عطبرة

تعتبر الجمارك من أول المؤسسات التي استخدمت الحاسب الآلي في الإدارة المالية حيث كانت تستخدم نظام الاسكودا بلس "هو نظام عالمي تستخدمه كافة دول العالم ومتفق عليه عالمياً".

* الجمارك هي في حد ذاته عبارة عن مبالغ مالية تدفع على السلع المستوردة من الخارج .

* تمثل الجمارك في السودان نسبة ٥٤% من خزنة الدولة حيث يعتمد عليها اعتماداً كبيراً في إدارة نظام الدولة .

* يتم التعامل مع النظام الجمركي المالي عن طريق البنك مباشرة عن طريق ما يسمى البنك كود "BANK code" وهو عبارة عن رقم يعطى للمستخدم "use" مما يسهل عملية الجمارك بالنسبة للمتحصل ..

* في نظام الجمارك يحل الملخص مكان المورد وحيث يمثل الحاسب الآلي ٩٠% من عمل الجمارك اما ١٠% المتبقية هي عبارة عن كوارر بشرية "موظفين" .

* ساهم النظام الآلي في عمل الجمارك بصورة واضحة مما جعل عمل التحصيل المالي للجمارك اسهل ومختصر وله اثر واضح في زيادة خزينة الدولة .

* يتم التطور الالكتروني "الآلي" بالنسبة للجمارك تحت ما يسمى الحكومة الالكترونية والتي بدورها تراقب كافة النظم التي تتعلق بالدولة وخزینتها .

* تم انطلاق نظام "الاسكودا" للجمارك عام ٢٠١١م وكان يسبقه نظام "اسكودا بلس" .

- * يمتاز العمل الجمركي بضوابط أساسية أهمها الصدق والسرية وهي تمثل التحصيل الإلكتروني .
- * وللجمارك أهداف كثيرة من ضمنها حماية الاقتصاد بالنسبة للدولة وايضاً هي حماية لحقوق الانسان من ناحية منح ما يذهب بالعقل "كالمخدرات ، ... الخ " ^١.
- * وللجمارك دور في حماية الاقتصاد الوطني ومما يتصور للكثير في دولتنا ان الجمارك مجرد أداة للجباية والتحصيل على السلع الواردة ودعم ميزانية الدولة فقط ولكن ذلك يمثل جزءاً من الحقيقة وليس الحقيقة كلها .
- * قطاع الجمارك يؤدي دوراً مالياً مهماً الا ان هذا الدور لا يحتل المدينة الاولى في المهام والمسؤوليات ، بل تأتي ادواراً ذات أهمية أكبر وتتمثل في دعم منظومة الامن وحماية الحدود ، حماية المجتمع من الممارسات التجارية الضارة ومنح المواد الخطرة والسلع الممنوعة .
- * فالجمارك هي خط الدفاع الاول عن المجتمعات في الدولة نفس الوقت الذي تمثل فيه الواجهة الحضارية للدولة .

* من المهام واختصاصات الجمارك :

١. تحصيل الإيرادات الجمركية لدعم الإيرادات .
٢. توفير المعلومات عن التجارة الخارجية .
٣. مكافحة التهريب .
٤. تنفيذ القوانين ذات الصلة بالتجارة الخارجية .
٥. المساهمة في وضع السياسات الكلية للدولة .

^١ - ملازم أول / محمد بشير عبدالله الحضري - مقابلة شخصية .

٦. محاربة غسيل الاموال .

* كان للجمارك اثر واضح في العمران الاقتصادي حيث يتم اعفاء المستثمرين الاحانب من الرسوم

الجمركية لإنشاء مصانع في الدولة ولكن تأخذ نسبة رمزية بعد الانشاء والانتاج^١.

ومن خلال حديث السيد ملازم أول / محمد بشير عبدالله الحضري برئاسة الجمارك عطبرة ، ان

الجمارك اوجدت مخرجات تمتاز بالدقة في تحقيق الامن وحماية الاقتصاد في الدولة ، وازاف ايضاً

في حديثه بان الجمارك تتطرق الى افاق اسرع في تحقيق متطلبات الدولة .

رئاسة الجمارك :

اتخذت الجمارك سواكن مقراً لها في الفترة من ١٩٠٦م حتى عام ١٩٠٩م حيث افتتحت جمارك ميناء

بورسودان رسمياً وانتقل لها معظم النشاط الجمركي .

من عام ١٩٠٩م حتى عام ١٩١٤م ظلت رئاسة الجمارك تنتقل شتاء ببورسودان وصيفاً بسنكات .

في عام ١٩١٤م انتقلت رئاسة الجمارك الى الخرطوم وبالتحديد في الجزء الجنوبي الغربي من

مصلحة المالية (وزارة المالية والاقتصاد الوطني الآن) في عام ١٩٣٤م انتقلت للمبنى الذي يقع شرق

القصر الجمهوري والذي تحتله محافظة الخرطوم الآن ، ثم في موقعها الحالي شمال شرق كوبرى

الحرية عام ١٩٨٤م.

^١ - مجلة الجمارك - العدد ٥٩ يونيو ٢٠١٦م - ص ١٤ .

المهام والاختصاصات :-

- تحصيل الإيرادات الجمركية لدعم الإيرادات العامة .
- توفير المعلومات عن التجارة الخارجية .
- مكافحة التهريب الجمركي .
- حماية المجتمع .
- حماية الحدود .
- تنفيذ كافة القوانين ذات الصلة بالتجارة الخارجية .
- تنفيذ كافة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية
- تسهيل وتأمين التجارة الدولية .
- تنفيذ سياسات الدولة (الاقتصادية ، المالية ، النقدية ، التجارية) من خلال ترجمتها الى سياسات جمركية جزيئة .
- المساهمة في وضع السياسات الكلية للدولة .
- تنفيذ الخطط الاستراتيجية لوزارتي المالية والداخلية .

أهم الاجازات :-

- ❖ تحقيق الربط المقدر بنسبة تفوق الى ١٠٠% .
- ❖ الشروع في تطبيق نظام الاسيكودا العالمي .
- ❖ اعداد أجهزة الكشف السينية للكشف على الحاويات وأمتعة الركاب في كل من دائرة الخرطوم ودائرة البحر الاحمر للمساهمة في تسهيل حركة التجارة .
- ❖ البدء في إنشاء نظام ادارة المخاطر ،وجارى العمل في استكمال الاحتياجات المطلوبة .
- ❖ العمل بنظام البريد الإلكتروني في بعض الادارات مما قلل الزمن المستهلك في تداول المسندات .
- ❖ المشاركات الفاعلة في اجتماعات المنظمات الدولية والاقليمية مثل WCO ، WTO ، والكوميسا .
- ❖ استضافة الاجتماع رقم (٢٧) لمدراء عمومي جمارك الدول العربية والاجتماع رقم (٣١) لمدراء عمومي جمارك دول منطقة شمال افريقيا والشرق الادنى والوسط بالخرطوم في الفترة من ١ - ٣ فبراير ٢٠١٠م بحضور السيد الامين العام لمنظمة الجمارك العالمية . حيث تعتبر هذه واحدة من اكبر الانجازات للجمارك السودانية في تاريخها وهو حدث اثار انتباه المجتمع الجمركي العالمي وكافة القطاعات التي تتعامل مع الجمارك^١.

^١ - موقع الجمارك السوداني ، سبق ذكره .

المبحث الثاني

الأداء المالي بالمنشأة

إن إعداد الميزانية واستخدامها ، لا يخرج عن كونها تعبيراً بصورة معينة عن المعادلة المحاسبية :-

الممتلكات = الحقوق وهي علاقة منطقية تبين أن مجموعة قيمة الممتلكات الخاصة بالمنشأة تساوي مجموع قيمة الحقوق المترتبة على هذه المنشأة ، وذلك في ظل مبدأ الشخصية المعنوية المستقلة للمنشأة .

وتستخدم المحاسبية المالية اصطلاح "الأصول" للتعبير عن الممتلكات ، "الخصوم" للتعبير عن حقوق الآخرين ، وكما يستخدم اصطلاح "حقوق الملكية" للتعبير عن حقوق صاحب أو أصحاب المنشأة ومن ثم يمكن وضع المعادلة المحاسبية في الشكل التالي : الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

ويطلق على القائمة المحاسبية ، التي تبين أصول المنشأة جانب ، وخصوم المنشأة وحقوق الملكية في جانب آخر اسم قائمة المركز المالي .

وانطلاقاً من المعادلة المحاسبية ، فإن جانبي القائمة يكونان ، دوماً متساويين وبسبب تساوي أو توازن جانبي قائمة المركز المالي ، يطلق عليها كذلك اسم الميزانية .

ويطلق كذلك على المعادلة المحاسبية اسم "معادلة الميزانية" لأن الميزانية تعبر عن المعادلة المحاسبية ، اذ تظهر الأصول في الجانب الأيمن وتظهر الخصوم وحقوق الملكية في الجانب الأيسر ويكون مجموع الجانبين دوماً متساوياً وبإعادة ترتيبها يمكن الحصول على المعادلة التالية :

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{حقوق الملكية}$$

أي انه لإيجاد حقوق الملكية في المنشأة في أي لحظة تطرح الخصوم من الأصول ولذلك يطلق على المعادلة المحاسبية كذلك اسم "معادلة الملكية".

اثر عمليات المنشأة على الميزانية العمومية :

يستخدم تعبير "العمليات" في الحاسبة للإشارة الى الأحداث الاقتصادية ، التي تقوم بها المنشأة ويمكن التعبير عنها ، او قياسها في صورة مالية والعمليات التي تؤديها المنشأة كثيرة ومتعددة مثل عمليات الشراء والبيع والحصول على الأصول وتحصيل النقود وصرفها ... الخ ، ان كل عملية تنفيذها المنشأة يمكن التعبير عنها في صورة المعادلة المحاسبية وتبين اثرها على الميزانية في الانبي :

تساوي الأصول مع الخصوم وحقوق الملكية .

ان كل زيادة في مجموع الأصول لابد من ان يصاحبها زيادة مماثلة في الجانب الآخر من الميزانية أي زيادة في الخصوم ، او حقوق الملكية او فيهما معا بالقيمة نفسها وكذلك كل نقص في مجموع الأصول ، لابد ان يصاحبها نقص مماثل في مجموع الخصوم وحقوق الملكية تبين مصادر الحصول عليه عن طريق مالكي المنشأة وعن طريق غيرهم (الدائنين) .

ولذلك فان مجموع حقوق الدائنين وحقوق الملكية يساوي دائماً مجموع أصول المنشأة . وس جهة اخرى فان مجموع الأصول مطروحاً منه حقوق الدائنين يساوي حقوق الملكية أي ان حقوق الملكية تمثل ما تبقى من اصول المنشأة ، بعد سداد حقوق الدائنين ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة (الأصول - الخصوم = حقوق الملكية)^١ .

^١ - ملازم أول / محمد بشير عبدالله الحضري - مقابلة شخصية

المبحث الثالث

الفرق بين النظام اليدوي والنظام الآلي للأداء المالي بالمنشأة

ان نظام الأداء المالي في أي منشأة يعتبر بمثابة نظام للمعلومات وقد اتضح ذلك بالتطبيق على رئاسة جمارك عطبرة في مقارنة بين النظام اليدوي ونظام الحاسب الآلي في الأداء المالي بالنسبة للمنشأة وقد اتضح في الآتي :

ان النظام المحاسبي التقليدي (اليدوي) الذي يقدم في نهاية الفترة المالية حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي ، لا يعتبر نظاماً كافياً للمعلومات المحاسبية المستخدمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات ، وفي ذلك للأسباب التالية :

١. البيانات (او المدخلات) في هذا النظام تتبع غالباً من صفقات تجارية أو أحداث تاريخية وعادة ما تمر فترة الوقت بين وقوع الحادث أو الصفقة وبين تسجيل البيانات واعداد المعلومات والتقارير اللازمة ، وبالتالي فهي بيانات قديمة او معلومات تاريخية تخص فترة مالية عمرها سنة كاملة في الغالب ، ولا تشمل على تحليل كافٍ لهذه البيانات او المعلومات المعدة في فترات مالية قصيرة (شهر مثلاً) .

٢. ان امكن تسمية ما تحويه الحسابات الختامية معلومات ، فنجد ان المعلومات التي تشملها هي معلومات مختصرة جداً واجمالية ، كما انه عادة ما يتم اعداد هذه المعلومات في ظل مفاهيم واسس عامة قد لا تتفق مع احتياجات اتخاذ القرار .

٣. عدم كفاية البيانات المحاسبية ، او عدم الكفاءة في استخدامها (معالجتها) في اطار النظام المحاسبي التقليدي ، كان سبباً في فشل العديد من المشروعات ، كما ان عدم الدورية في اعداد التقارير المحاسبية

واعدادها على فترات متباعدة خلال السنة في اطار هذا النظام ، كان ايضا سبب في قصور الأداء الإداري وبالتالي اتخاذ قرارات غير رشيدة^١.

٤. عدم توفر اسس المقارنة الكافية بين نتائج النظام المحاسبي في حد ذاته وفي حالة المقارنة على اساس زمني ، فان ذلك يعطى مؤشرات عامة ومحددة ولا تفي بأغراض اتخاذ القرارات الهامة .

٥. النظام المحاسبي التقليدي غالباً ما يتعامل مع بيانات محاسبية او مالية ، اما البيانات غير المحاسبية او غير مالية فهي محدودة ومحصورة في جداول احصائية ، وتعد بطريقة يدوية .

٦. التقارير التي يستلمها متخذي القرارات معلومات كافية عن التخطيط وقياس الأداء وعلاقته بالأهداف والسبب في ذلك عدم وجود نظام رسمي للمحاسبة الإدارية وعدم فعالية دور المحاسب الإداري في اطار النظم التقليدية للمحاسبة .

٧. النظم الفرعية مثل : الموازنات ، والتكاليف المعيارية ، بالرغم من أن اهدافها خدمة الإدارة إلا أنها غالباً ما تنقيد بالتحليل التاريخي ولا يعطي اهتماماً كافياً لعملية اتخاذ القرارات هذا بالإضافة الى المجهود والوقت الكبيرين في اطار النظام المحاسبي التقليدي .

مما سبق كان لابد من اللجوء الى اساليب اضافية للمساعدة في توفير البيانات المختلفة ، اضافة الى معلومات عنها في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب وفي العصر الحديث وما يحويه من تطورات في التكنولوجيا (الحاسوب وملحقاته المختلفة)^٩ فان وضع النظام المحاسبي قد طرأ عليه كثيراً من التغيرات ، ومن هذه التغيرات ما يلي :

أ/ مع التطور في استخدام الحاسوب والتوسع في تطبيق اساليب التحليل الكمي في معالجة مشكلات الوحدة وما تحتاجه هذه الاساليب من بيانات فقد ظهر عدد من نظم المعلومات الرسمية الفرعية تقوم

^١ - ملازم اول / محمد بشير عبدالله الحضري - مقابلة شخصية

بإعداد البيانات كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبي ، واصبح بكل منشأة عدد من نظم المعلومات الفرعية الرسمية يختص كل منها بخدمة واحدة او اكثر من الوحدات التنفيذية وكل نظام اصبح له خطة خاصة وبرنامج خاص للتشغيل ، كما اصبحت لهذه النظم فعاليتها في توزيع البيانات الخاصة بأنشطتها على الإدارات العامة الأخرى ، واصبح مدراء الوحدات على اتصال مباشر بهذه النظم الفرعية لاستيفاء احتياجاتهم من البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة المختلفة وعليه لم يصبح النظام المحاسبي النظام الوحيد للمعلومات بل اصبح يتكامل مع غيره من الانظمة في توفير المعلومات من النظم الأخرى للإدارة مع تميزه بالطبع في المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والمالي .

ب/ النظام المحاسبي اصبح يعتمد علي النظم الفرعية لا مداده بالبيانات التي كان يتولى جمعها اصلا والتي يحتاج اليها لأعداد تقارير واللوائح المالية واجراء الدراسات الخاصة المتعلقة بالرقابة والتخطيط كما امكن عن طريق شبكات الحاسب المربوطة ببعضها البعض داخليا وخارجيا .

ج/ ساهم الحاسوب في تخليص حجم المستندات وتخليص المجهود المبذول في اعداد المعلومات المحاسبية بالإضافة أي السرعة الفائقة في توصيله وكذلك امكانية الاحتفاظ بحدد كبير من البيانات في الذاكرة ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبة .

هـ/ كما امكن للمحاسب الداري الحديث استخدام الحاسوب بتطوير وتعديل البيانات التي تقدمها المحاسبة الاليه بالشكل الذي يمكن مختلف المستويات الإدارية بالمشاءة من تغطيه احتياجاتها من المعلومات كما اضحي يساهم في عمليه تصميم النظام المحاسبي من خلال خبرتهم في الربط بين الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية واي نوع من المعلومات تحديدا يتطلب كل مستوي اداري لاتخاذ القرار .

وعموما اصبحت النظم المختصة بمجال المحاسبة كثيره واضفي عليها وجود الحاسوب فعالية اكبر في اداء دورها تجاه المشاءة واتجاه الاخرين أي غير ذلك من المميزات التي تميزت بها النظم المحاسبية الحديثة للمعلومات¹ .

¹ - مصدر سبق ذكره .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى نبينا افضل الصلوات واتم التسليم وبعد

الى هنا قد اكون قد انتهيت بتوفيق من عند الله القدير الى نهاية البحث في موضوع أثر الحاسب الآلي على الأداء المالي وتطبيقه على رئاسة شرطة جمارك عطبرة ولا ارى انني قد اوفيته حقه كاملاً اذا استكمل من جميعه جوانبه وفروعه ، ولكنني بذلة غاية جهدي وغاية طاقتي في هذه الدراسة المقارنة في التعرف على الحاسب الآلي الذي قسمته الى ثلاثة فصول كما هو موضح .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا ان هدانا الله انه نعم المولى ونعم النصير هذا مبلغ علمي وعصارة جهدي كما وفقت فيه فمن الله وما اخطأت فيه فمن نفسي ومن الشيطان ولعل العزاء الوحيد في ذلك قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)^١ .

^١ - سورة البقرة - الآية ٢٨٦ .

النتائج :

من خلال البحث تم التوصل الى عدة نتائج وهي :

- يعتبر الحاسب الالى ذا أهمية ضرورية في عمل المنشأة بنسبة ٩٠% .
- يقلل الحاسب من نسبة الاخطاء في المنشأة .
- أقل تكلفة من العمل اليدوي .
- ذا نسبة عالية في تأثير فكرة نشر الحاسوب ونعيمه على المؤسسات .
- استخدام الحاسوب في المنشأة يؤدي الى رفع مستوى الأداء المالي .
- التوسيع والمعرفة العلمية ذات أهمية في مجالات الحاسب الالى .
- يربط الحاسب الالى جميع اقسام المنشأة مع بعضها البعض .

التوصيات :

- * تدريب الكوادر العاملة بالمنشأة والمؤسسات على استخدام الحاسب الآلي .
- * ضرورة نشر فكرة استخدام الحاسوب في المنشأة .
- * ضرورة استخدام الحاسب الآلي في شتى المجالات .
- * يساعد الحاسب الآلي في المنشأة على رفع الأداء المالي .
- * ان استخدام الحاسب يساعد المنشآت في التعاملات .
- * يتم تخزين البيانات واسترجاعها بطريقة دقيقة .
- * يجب ان تهتم المنشأة بصورة عامة على الحواسيب .

المصادر المراجع :

- ١/ <http://customs.gov.sd> موقع جمارك السودان .
- ٢/ ملازم أول / محمد بشير عبدالله الحضري .
- ٣/ مجلة الجمارك - العدد ٥٩ يونيو ٢٠١٦م - ص ١٤
- ٤/ www.google.com
- ٥/ mfagov.ps,psge
- ٦/ m.bay6.comsrecialties (Google)
- ٧/ موقع دبل كليك . دوت . محاسبه www.doubleclick.com
- ٨/ www.google.com/ari?9:hTTRpx=y=docd?n.ot
- ٩/ maplelasoria.blogspot.com/20
- ١٠/ waetameen.nooxscom/t95.to
- ١١/ customs.gov.sd موقع الجمارك السوداني .
- ١٢/ البحيصي ، عصام محمد ، ٢٠٠٦م ، تكنولوجيا المعلومات الحديثة واثرها على الأداء المالي.